الحوار في ذمة المشترك

من «التمديد» إلى التبديد

■ أجمعوا على ضرورة أن تجلس الأحزاب والتنظيمات السياسية على طاولة الحوار للخروج برؤية مشتركة حول القضايا الخلافية من منظور وطني.. وقالوا: إن مضي الوقت دون البدء بالحوار حول التعديلات الدستورية قبل موعد الانتخابات المقبلة سوف يؤدي الى مزيد من التعقيدات والمشكلات.

محمّلين الأحزاب الموقعة على اتفاقية تمديد فترة عمل مجلس النواب وتأجيل الانتخابات المسئولية الكاملة لإضاعة الوقت أو السعي لتمديد اضافي.. وحذروا في تصريحات لـ«الميثاق» من الانجرار خلف محاولات أحزاب المشترك الحريصة على تبديد فترة العامين دون اجراء التعديلات الدستورية المطلوبة واجراء الانتخابات البرلمانية في الموعد المحدد.. في السطور التالية نقرأ معاً آراء عدد من السياسيين حول هذه القضية.. فإلى الحصيلة:

استطلاع / عارف الشرجبي

□ أبو حليقة

□ علي سيف

□ السقاف

□ النصيري

أبو حليقة: «المشترك» يسعى للتنصل عن الحوار

علي سيف: لا نعلم متى يبدأ الحوار ولكننا نعرف متى ينتهي

السقاف: ما يسمى بـ«التشاور» هروب من الحوار

النصيري: الحوار جزء من المشاركة في صنع القرار

بداية يقول علي أبو حليقة رئيس اللجنة الدستورية بمجلس النواب: يعتبر الحوار آلية مهمة وأسلوب أمثل للعمل السياسي برمته، لذا ينبغي على الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة أن تضع في أولويات أجندتها القبول بالآخر والجلوس على مائدة الحوار الجاد والبناء لنصل بالسفينة الى بر الأمان..

ضرورة ملحة

ويضيف: أمامنا جملة من التحديات الحقيقية ولابد أن ننسى الخلافات الهامشية وأن نجلس على طاولة الحوار والبدء بالتعديلات الدستورية وموضوع اللجنة العليا للانتخابات وبقية النقاط التي تقدم بها اعضاء مجلس النواب بمن فيهم رؤساء كتل الأحزاب الممثلة في البرلمان بغية النقاش والحوار الوطني الشامل.. ويقول: على الرغم من أن الحوار أصبح اليوم ضرورة ملحة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين المؤتمر واللقاء المشترك إلاّ أنني أرى أن هناك نوعاً من البلبلة والمحاولات الفاشلة واليائسة بطريقة أو بأخرى لخلق العديد من العراقيل لإعاقة الحوار وتاجيله من قبل بعض الأحزاب للتنصل عن ذلك الاتفاق الذي مدد مدة البرلمان لعامين بحجة الوقوف حول القضايا الخلافية التي ادَّعتها وصممت عليها أحزاب اللقاء المشترك كذريعة للتمديد والتأجيل.

ويؤكد رئيس اللجنة الدستورية علي أبو حليقة أن المؤتمر الشعبي مازال يراهن على مواصلة الحوار وهذا لأنه نشأ عليه منذ تكوينه، وعلى أحزاب المشترك استغلال ذلك.. لافتاً الى أن الحوار يجب ألا يتجاوز ١٨ شهراً من تاريخ بدء فترة تمديد مجلس النواب لأن الأشهر الـ٦ الأخيرة ستُترك فيها اللجنة العليا للانتخابات للإعداد والتهيئة للانتخابات القادمة أما اذا تم تجاوز هذه الفترة الزمنية فإن الوقت سيفوتنا مما يضعنا في حرج دستوري يتعلق بإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها حتى لا يكون هناك فراغ سلطة وفراغ دستوري وهو ما لا نريده ولا يمكن حدوثه.

لافتاً بهذا الخصوص الى أنه لو تم عرقلة الحوار وعدم اجرائه في الموعد المحدد فإن فخامة الرئيس سيجد نفسه -وهو المخول دستوراً وحامي الشرعية - مضطراً للدعوة للانتخابات المبكرة.. وشدد أبو حليقة على ضرورة أن يكون الحوار غير مقتصر على اللقاء المشترك وإنما مع كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة.

منظور وطني

الى ذلك يقول رئيس منتدى التنمية السياسية علي سيف حسن: لا أحد يعلم متى سيبدأ الحوار ولكننا جميعاً نعلم متى يجب أن ينتهي.. فلدينا استحقاق والتزامات بمواعيد دستورية لا يمكن تأجيلها.

ويضيف: ما هو واضح أن الحوارات يجب أن تنتهي قبل عام من موعد الانتخابات لأن الاجراءات الدستورية القانونية التي أجلت من أجلها الانتخابات تحتاج الى فترة عام كامل لتنفيذها ولهذا على الاطراف الموقعة على التأجيل البدء بالحوار حتى يتمكنوا من انجاز المهام والمواضيع التي تم تحديدها بشكل واضح بموجب ما تم الاتفاق عليه.

ويؤكد علي سيف أنه اذا فتح الباب لقضايا أخرى للنقاش حولها فإن العامين سوف ينتهيان قبل أن ننتهي من الحوار حسب جدول الاعمال الذي تضمنه الاتفاق.

وقال: نعلم أن لدينا قضايا كبيرة ومهمة، ولكن المهنية والموضوعية والالتزام الدستوري يحتم علينا الوفاء بما تم الاتفاق عليه قبل عملية التمديد للبرلمان من قبل الأحزاب الممثلة في مجلس النواب والبدء بحوار جاد من منظور وطني يغلب المصلحة العليا للبلد مهما كانت حجم التنازلات من هذا الطرف أو ذاك.

أخشى ما أخشاه

من جانبه يقول الدكتور فارس السقاف رئيس مركز دراسات المستقبل: جميع الأحزاب تؤكد على أهمية الحوار ولكن أخشى ألا يتحول هذا الحديث الى عمل لأن كثرة المقدمات تضعف النتائج.. ويضيف: لكي يتحول الحديث الى واقع عملي يجب أن يلتزم الجميع بشروط وموضوعات الحوار وفق برامج زمنية وليس حواراً مفتوحاً يظل الى ما لا نهاية.. مشدداً على ضرورة أن تشترك كافة الأحزاب في الساحة الوطنية والمنظمات المدنية بهذا الحوار على مستوياته الثنائية أو العامة.. لافتاً الى أن تعدد أشكال الحوار والتكتلات «تشاور وطني، حوار مؤتمر السلفيين، ومجلس التضامن» وغيرها من المبادرات ولجان الحوار سوف يضعف النتائج وسيضيع الوقت والجهد دون احراز أي تقدم في المواضيع كلها.. ويرى رئيس مركز دراسات المستقبل أن يبدأ الحوار بين الأطراف التي وقعت على اتفاقية لتمديد فترة عمل مجلس النواب وتأجيل الانتخابات للبدء بالتعديلات الدستورية والقانونية حتى ندخل الانتخابات القادمة بناء على ما ستتمخض عنه الحوارات.. داعياً تلك الأطراف الى عدم الاستهانة بالوقت الذي يمضي مسرعاً دون البدء بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين المؤتمر وأحزاب اللقاء المشترك خاصة وأنه قد مرت فترة دون أن يبدأوا بشيء ما يجعلني أخشى ما أخشاه من أن يمر الوقت دون أن نحقق شيئاً وتنتهي مدة العامين ونكون بحاجة الى تمديد آخر وهذا سوف يدخلنا في دوامة جديدة من المهاترات ومحاولة إلقاء كلٍّ باللائمة على الآخر، وما سيكون لذلك من تشويه للنهج الديمقراطي لدى الرأي العام والمجتمع الدولي الذي سيحكم على أن النخب السياسية والديمقراطية ليس لديها مصداقية وهذا قد ينعكس سلباً على العملية السياسية برمتها.

ويرى السقاف أن تحسم الأحزاب قضايا الخلاف سريعاً والانتقال للعمل حول قضايا الاقتصاد والتنمية وغيرها لأن البلاد لا تحتمل مزيداً من المشكلات والتعقيدات.

الحوار البنّاء

وأخيراً يرى ناصر النصيري -أمين عام حزب الجبهة الوطنية- أن الحوار البنّاء بين كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية هو الحل الأمثل في معالجة كافة القضايا معتبراً المشاركة في الحوار الجاد والخروج بنتائج ايجابية جزءاً من المشاركة في صنع القرار من قبل الأحزاب المشاركة في الحوار.

ويقترح أن يتم تشكيل لجنة لها مقر دائم في أمانة العاصمة وسكرتارية، بحيث تكون اللقاءات دورية ونتائج الحوار معلنة على أن يتم الرجوع في حالة عدم الاتفاق على موضوع معين للأخ رئيس الجمهورية باعتباره راعي الحوار والنهج الديمقراطي في بلادنا.

وقال النصيري: ينبغي أن يبدأ الحوار الآن حول القضايا التي تم الاتفاق عليها بين المؤتمر والمشترك، في المقدمة التعديلات الدستورية واجراء بعض الاصلاحات السياسية.

مختتماً حديثه: إذا كانت الأحزاب مخلصة للوطن فإنه يتوجب عليها الجلوس للحوار والتشاور لما من شأنه تضييق الهوة بين فرقاء العمل السياسي بدلاً من السعي لاختلاق المشاكل واثارة النعرات والدفع نحو تأزيم الأمور، كما هو حاصل من بعض احزاب اللقاء المشترك عندما تسخّر اعلامها وخطابها السياسي لصالح ما سمي بالحراك أو الحوثية وعدم ادانتها صراحةً للدعوات الانفصالية والمناطقية.. مشيراً الى أن دأب المشترك على ذلك يقلل من فرص نجاح الحوار.□

■ أكد مختصون أن تغطية بعض وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة للأحداث في اليمن تشير الى أن هناك تحامل متعمد ومبالغة في التضخيم.

وفي حين يعتبر اليمن من أقل دول العالم وقوعاً للأحداث السلبية فيه -بحسب تأكيدهم- إلا أن على جميع وسائل الاعلام المحلية سواء الرسمية والخاصة أو الحزبية تفويت الفرصة على الوسائل الاعلامية التي تسعى الى التشويش على الأحداث وتشويه سمعة اليمن.

تضخيم السلبيات في بلادنا

الإعلام الأسود..

استطلاع/نجيب شجاع الدين

وفي هذا السياق يؤكد استاذ الاتصال السياسي بكلية الاعلام - جامعة صنعاء الدكتور محمد الفقيه: ان اسطورة الحيادية والموضوعية المطلقة أصبحت أكذوبة كبيرة، واستاذنا الإعلامي محمد حسنين هيكل قال هذا الكلام وقال: لا يوجد ما يسمى بالحيادية في وسائل الاعلام.. وأشار الفقيه الى أن وسائل الاعلام طالما عبرت عن نظام أو شركة أو حزب سياسي سقطت أسطورة الحيادية.

وقال: بالتالي الأحداث في اليمن تختلف معالجة الفضائيات لها باختلاف علاقات اليمن والدول التي تقف وراء هذه الوسائل، فإذا اتسمت بالانسجام والتعاون سنجد أنها لا تركز على الأحداث السلبية ولا تضخمها على أن اليمن ستسقط أو آيلة للسقوط.

وإذا توترت العلاقات بين اليمن وهذه الأطراف والاحزاب وغيرها سنجد أن وسائل الاعلام التابعة لها لا تنشر عن اليمن إلا الاختطاف او الارهاب والحراك فقط وكأن اليمن آيلة للسقوط.

وأكد أن هذا نوع من التعصب وعدم الموضوعية في التغطية لأن ما يحدث في كثير من البلدان من أحداث ارهابية أكثر مما يحدث في اليمن بكثير ولكن لا يسلط الضوء عليها.

وأشار الدكتور محمد إلى أن هناك هجمة منظمة ومخططة للنيل من اليمن والأسباب واضحة للعيان، لأن اليمن حقق وحدة هي الأمل لقيام وحدة في الجزيرة العربية والمنطقة، وتوجد معارضة من قبل بعض الاطراف الدولية للاستقرار والتوحد لليمن لأنها أصبحت قوية وعزيزة وبالتالي لابد من النيل منها عن طريق احتضان ما يسمون أنفسهم بالمعارضين في الخارج، وبالأصح هم خائنون وجدوا هناك لتحقيق مصالحهم الخاصة.

ولفت الى أن استاذين أمريكيين من أصل لبناني زارا اليمن مؤخراً لكتابة تقارير إعلامية عن الأزمة فيه، وعندما قاما بزيارة الاحزاب والقيادات السياسية قالا لنا في اجتماع بهما بجامعة صنعاء إن الازمة في اليمن أزمة إعلامية أكثر منها أزمة مردودها الشارع.

وأضاف: لا نعيب على وسائل الاعلام الدولية وإنما نعيب على وسائلنا اليمنية التي يمتلكها أحزاب وشخصيات تصور اليمن على أنه ليس فيه الا الفوضى والدمار، وهذه الوسائل تنقل منها الوسائل الاعلامية الدولية والمنظمات.. كما أكد الدكتور محمد الفقيه أن هذه المساهمات الغرض منها المكايدات الحزبية ولكنها تنسحب على اليمن بأكمله، لذلك يجب على وسائل الاعلام التحلي بالشفافية وكشف الحقائق وأن تبني هذه الوسائل الثقة بينها وبين الجمهور وتفوت الفرصة على الوسائل الاعلامية التي تسعى الى تشويه سمعة اليمن التي ما يحدث فيها يحدث في كثير من بلدان العالم ولكن ليس هناك من يرصد هذه الأخطاء عن عمد وسبق إصرار وترصد.

□ د. الفقيه

□ د. عقبات

د.الفقيه: الحيادية أكذوبة كبيرة.. والفضائيات تعكس مواقف الداعمين لها

خبراء أمريكيون: الأزمة في اليمن «إعلامية» بالدرجة الأولى!

د.عقبات: يجب تفويت الفرصة على الاعلام الخارجي غير الموضوعي

د.الحديثي: وسائل إعلامية تستهدف زعزعة الاستقرار.. وعلى الأقلام الشريفة أن تنهض

تفويت الفرصة

من ناحيته يرى استاذ الاعلام عضو المجلس الاكاديمي بجامعة صنعاء الدكتور أحمد عقبات أن لكل وسيلة إعلامية سياستها الاعلامية التي تتوافق وطبيعة سياسة المؤسسة المالكة لها واتجاهاتها واستراتيجيتها.

وقال: من المعروف أن السياسة الاعلامية لكل بلد هي التي تتحكم في إعادة تكوين أو صياغة المواد وخاصة تلك المتعلقة بالأخبار والمستجدات المحلية والدولية، بما يتناسب مع توجهات السياسة الاعلامية في البلد.

وفيما يتعلق بطبيعة الأحداث التي تجري في اليمن والتي تنقلها المؤسسات الاعلامية الخارجية، فتعود الى طبيعة أداء هذه الوسائل ونظرتها تجاه الاحداث وخاصة تلك الأحداث المثيرة التي يعتقدون أنها تلفت انتباه المستقبل.

وأضاف: ولذلك لابد على جميع وسائل الاعلام في اليمن سواء الرسمية او الخاصة او الحزبية العمل على تقييم الأحداث محلياً والتعامل معها في طابع مهني قادر على ايصال المعلومة الى المستقبل، وبما يتناسب مع نظرتنا للأحداث وتوجهاتنا وطبيعة المعلومة المطلوب إيصالها للناس بحيث تبقى مؤسساتنا الاعلامية مصدراً رئيسياً للمؤسسات الاعلامية الخارجية.

وأشار الى أن ذلك يفوت الفرصة على الوسائل الاعلامية التي تعمل على تشويش الأحداث عن طريق وصول هذه المؤسسات الاعلامية الى مكان الأحداث وتقييمها وتحليلها وعرضها والتعليق عليها.

وأكد الدكتور أحمد عقبات أن على وسائل الاعلام الخارجية والعربية التي تعمل على تشويش الأحداث داخل اليمن وخاصة تلك المتعلقة بالاختطاف والوحدة الوطنية ينبغي عليها الالتزام بأخلاقيات العمل الاعلامي والصحفي وخاصة ما يتعلق بالدقة والموضوعية والوصول الى الحقيقة.

استهداف

من ناحيته اعتبر رئيس قسم الإذاعة والتلفزيون بكلية الاعلام -جامعة صنعاء - الدكتور وليد الحديثي ما تبثه وتنشره بعض وسائل الاعلام ا ستهدافاً للأمة العربية ومحاولة لزعزعة استقرارها.

وأكد الحديثي أن قيام أية وسلة إعلام محلي بالإساءة لوحدة الشعب اليمني فإنها خرجت على حق الشرف الوطني والانتماء لهذا الوطن.. وقال: وعليه إن أي أبواق تطرح بأسلوب أو بآخر بغرض الإساءة الى المنظور القيمي لهذا الشعب فإنه اعتداء على حق المواطنين أولاً وعلى التاريخ والحضارة ثانياً.

وأضاف: إن الامر يتطلب أن تنهض الاقلام الشريفة لتتصدى لكل من يحاول أن يسيئ أو أن يحرف منطق التطور والتقدم.

وشدد الدكتور وليد على ضرورة أن يكون الاعلام صادقاً ونزيهاً وأن ينقل الحقائق بموضوعية بعيداً عن الهوى والارتماء بمن يدفع ليشتري الذمم.□

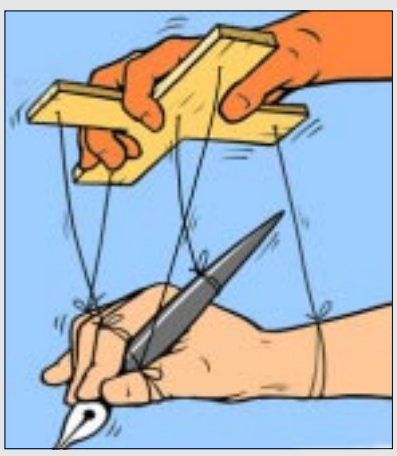

بالعين المجردة

الهوس بالماضي

سالم باجميل

■ جُل -ما لم يكن كل -بلدان العالم النامي تعاني من أدواء وعلل اجتماعية قاتلة تمثل من منظور سياسي- تاريخي بحت -طوراً من أطوار التطور والتقدم في مرحلة موسومة بالانتقالية يعبر عنها مدى الاختلاط المعروف في أوساط فئات وشرائح المجتمع في الوقت الحاضر.

□ تفكيك عُرى الإجماع الوطني والأهلي حول معظم قضايا الشعب والوطن الاستراتيجية، من المسائل التي تثير في نفوس أبناء الشعب آيات الأسى والأسف، ولا يجد لها المرء تفسيراً معقولاً إلاّ ما هنالك من التآمرات الداخلية والخارجية.

□ إننا نرى أن مشكلات التطور الاقتصادي والاجتماعي في الوطن وأخطاء العمل والنضال ترسم آثارها ببشاعة بين ظهراني بسطاء الناس في المجتمع اليمني الراهن.. وهذا ما يشاهد نبهاء اليمن تجليات له في ممارسات الخارجين على الدستور والقانون.

□ إن نشاطات الخارجين على الدستور والقانون تتسم باللامعقول من حيث المبنى والمعنى.. وكان من اللازم أن يعمل عقلاء البلد في السياسة والإعلام جاهدين الى لفت أنظار هؤلاء الى ما يصدر عنهم من اخطاء وخطايا قبل فوات الأوان.

□ الذين يمارسون خطف الأجانب ويقطعون الطرق ويروِّعون الانسانية بالانخراط في أعمال القسوة والوحشية، ينبغي أن ينالوا ما يستحقون من الجزاء.. وذاك لأنهم مناشط خارجة على الدستور والقانون في اليمن ويمارسون الانتهاكات تجاه الانسانية جمعاء.

□ الخارجون على الدستور والقانون أناس مرضى بالعصاب والجنون، ويجب أن تهب الدولة الى حماية الآمنين من شرورهم.. وهم غالبية أبناء أرض اليمن الطيبة.. إن هؤلاء النفر المصابين بجنون الاعتقاد بأنهم قادرون على صد ورد حركة تاريخ التطور الوطني والحضاري، لا يمكن أن يفيقوا من هوسهم هذا إلاّ بتوجيه صدمة قوية تهز الأرض تحت أقدامهم.

□ يتحدثون عن التغيير والاصلاح ويمارسون الفوضى والعبث.. يقولون لك إن الوحدة أنبل هدف من أهداف الثورة اليمنية، وهم يسعون بين أبناء الوطن بالفرقة والتمزيق.. كأنما هم احفاد المنافقين الأوائل في تاريخ البشرية، يمارسون إحياء طرقهم ووسائلهم في تعاملهم مع المحبين لأمن وأمان اليمن.

□ الحكماء والعقلاء من العرب والاجانب يؤيدون مسارات النضال والعمل في اليمن التي تستهدف ترسيخ أمنه ورفاهه، وهم يعلنون من مختلف مواقع وجودهم في كوكب الأرض أنهم مع تعزيز وحدة كلمة اليمنيين وانتظام اصطفافاتهم من أجل السير الآمن الى ما يصبون اليه في عالمنا المعاصر.

□ المولعون الى حد الهوس بالسير الدائم عبر أنفاق الماضي، ليس حجة مقنعة على أحد منا مهما تعالى صراخهم بالشجب والإدانة صوب السائرين الى آفاق المستقبل الواعد بالخير والنماء.

□ نحن في الوقت الراهن منشغلون بما يجب أن يكون عليه الوطن في المستقبل، ولا يقدم أو يؤخر من ارادتنا في شيء زعيق الزاعقين.

خلاصة

الرئيس علي عبدالله صالح قمر هذا العهد اليماني الجديد..المخضل بالوحدة والديمقراطية والمحبة والمساواة.. والذي لا يعجبه هذا العهد لا يضير اليمن واليمانيين في شيء.□